



بيان وفد دولة قطر

تلقيه

الأنسة/ أسماء العامري

سكرتير أول في إدارة الشؤون الأميركية- وزارة الخارجية

في

أعمال اللجنة الثالثة في الدورة السابعة والستين للجمعية العامة
للأمم المتحدة

حول البند (٢٨) المعنون النهوض بالمرأة

السيد الرئيس،

يسعدني أن أقدم بيان دولة قطر بشأن البند (٢٨) المعنى بالنهوض بالمرأة، وأن أشير إلى أننا قد قرأت واهتمام كبير مختلف تقارير الأمين العام للأمم المتحدة، وتقرير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وتقرير المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة، المتعلقة بهذا البند، ونود أن نثني على الجهود التي بذلت في إعداد هذه التقارير. كما أننا نؤيد البيان الذي ألقته المجموعة العربية، ومجموعة الـ ٧٧ والصين.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأنّه بالدور الهام لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولأثني على الجهود والأنشطة التي تضطلع بها هذه الهيئة في هذا المجال.

السيد الرئيس،

يطيب لي في البداية أن أؤكد على التزام دولة قطر بتنفيذ إعلان ومنهاج بيجين وبرنامج العمل المرتبط به، بما يتاسب مع ما نصّت عليه شريعتنا الإسلامية السمحاء وقيمنا الاجتماعية، وبأن أشير إلى إيماناً راسخاً بأن تعزيز حقوق المرأة مرتبط بتكرис فعلي لحقوق

وواجبات الأسرة التي هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع كما هو وارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

السيد الرئيس،“

إن دولة قطر منذ تولي حضرة صاحب السمو الشيخ / حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، مقاليد الحكم، تؤمن بأهمية تمكين المرأة من ممارسة كافة حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ولقد تم ترسیخ ذلك من خلال الدستور والتشريعات النافذة في الدولة، لا سيما تكريس مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات العامة بين جميع المواطنين رجالاً ونساءً، حيث انضمت دولة قطر للعديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية التي تكرس حقوق المرأة.

ولقد بذلت الدولة جهوداً متميزة لتحديث التعليم عموماً وتعليم المرأة خصوصاً، حيث تم العمل على توفير الأجواء المناسبة لتمكين المرأة من الانخراط في سوق العمل، والمشاركة في الانتاج. كما كان هناك أيضاً اهتماماً كبيراً بإنشاء العديد من المؤسسات والأجهزة الحكومية التي تعمل على تعزيز وحماية حقوق المرأة والقضاء على كل مظاهر التمييز ضدها، مثل المجلس الأعلى لشئون الأسرة، والمؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة.

وفي هذا السياق، نود أن نشير للدور الريادي الذي تضطلع به صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر، حرم حضرة صاحب السمو أمير دولة قطر، في تعزيز الشأن الإنساني، وتمكين المرأة من خلال المبادرات والمساهمات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية التي تقوم بها سموها، والتي لم تقتصر فقط على المستوى المحلي بل تعدّه إلى المستويين الإقليمي والدولي.

السيد الرئيس،

لقد حرصت دولة قطر أيضاً على تقييم ما توصلت إليه فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، وأصدرت ثلاثة تقارير كان آخرها في شهر أغسطس ٢٠١٠، الذي بين أنَّ دولة قطر قد نجحت في بلوغ الأهداف الخاصة بالقضاء على الفقر والجوع، وتحقيق التعليم للجميع، وخفض معدلات وفيات الأطفال، ومكافحة فيروس نقص المناعة (الإيدز) والمalaria.

وفي إطار سعي دولة قطر الدائم لتعزيز حماية حقوق المرأة، وتمكينها في كافة المجالات، وتأكيداً على حرصنا لأهمية استمرار الحوار والتشاور والعمل معاً من أجل القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، فقد استضافت دولة قطر الاجتماع الوزاري الثالث لبلدان

حركة عدم الانحياز المعنى بالنهوض بالمرأة، الذي انعقد في الدوحة
في شهر فبراير ٢٠١٢.

ولقد كان هذا الاجتماع بمثابة المنبر لتبادل الخبرات والتعرف على تجارب الدول في كيفية التعامل مع التحديات التي تواجهها المرأة في عالمنا اليوم، واقتراح الحلول والآليات المناسبة لتجاوز هذه التحديات. كما أعاد الاجتماع أيضاً تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز ببذل كل جهدٍ ممكن للنهوض بالمرأة، وتعزيز مشاركتها في جميع مجالات الحياة، وسلط الضوء على الاهتمام الحقيقي الذي توليه هذه الدول للنهوض بالمرأة بوصفها ركيزة أساسية من ركائز التنمية.

السيد الرئيس،،

على الرغم من جميع الجهود المبذولة لتعزيز قدرات المرأة، وتأمين بيئة صحية وآمنة لها، لا تزال المرأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي الجولان السوري المحتل، تعاني حتى يومنا هذا من الانتهاكات التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحقها، ويحرمها من حقوقها الأساسية كالتعليم، والرعاية الصحية، والأمن، وحرية التنقل. كما كان لهذا الاحتلال تأثيرات سلبية كبيرة طالت كافة جوانب حياة المرأة.

السيد الرئيس،،

إنَّ التوصل إلى وجود عالمٍ خالٍ من كافة أشكال العنف ضد المرأة، ليس أمراً مستحيلاً، وذلك إذا ما تضافرت الجهود لنشر التوعية والثقافة المناهضة للعنف ضد المرأة لدى كافة شرائح المجتمع، وتشديد العقوبات على مرتكبي مثل هذه الأفعال.

وفي الختام، أود التتويه بأهمية تقديم الدعم للدول الأقل نمواً لمساعدتها في اتخاذ الخطوات الفعالة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كما نؤكد أيضاً على أن دولة قطر عازمة على المضي قدماً لتمكين النساء سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وإعدادهن وبناء مقدراتهن، ليكون لهن دور أساسى وفعال في عملية إرساء السلام والتنمية.

وشكرًا السيد الرئيس